

اعتماد نموذج الصحة المالية لتحسين الواقع المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة

أ.م.د. علي حميد هندي العلي، م.م. سارة سلام سرحان
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

المستخلص

العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اما العينة فقد شملت عشرة مصارف من المجتمع آنف الذكر. اعتمدت الدراسة في جانبها العملي على اجراء التحليل المالي والاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها وذلك باستخدام المؤشرات المالية إضافة الى الأساليب الإحصائية الجاهزة التي توفرها الحزمة الإحصائية (SPSS)، وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج ولعل أهمها افتقار بعض المصارف للصحة المالية والتي قد تكون بداية انتكاسة صحية مالية في المستقبل القريب، وفي المقابل تمّنع بعض المصارف ضمن عينة الدراسة بصحة من الناحية المالية جيدة تؤهلها للاستمرار في عملها مستقبلاً في حال تم المحافظة على الواقع المالي السليم.

اما اهم التوصيات التي تم تقديمها ضمن الدراسة الحالية فهي ضرورة استخدام النموذج الذي تم اعتماده لحساب وتقييم مستوى الصحة المالية للمؤسسات المالية كافة بشكل عام، والمصارف بشكل خاص وذلك لما يوفره من قاعدة أساسية يمكن من خلال تجنب الازمات المالية اولاً، وإعطاء صورة واضحة المعالم عن مستقبل المؤسسة المالية ثانياً.

انطلاقاً من فكرة ان الواقع الصحي والسليم للمؤسسات المالية والمصرفية لا يتم إلا من خلال ادارة مالية سليمة، وتطبيق أمثل للقرارات المالية المختلفة جاءت هذه الدراسة لتسهم بشيء ولو بسيط في تحسين الواقع المصرفي العراقي وذلك من خلال اعتماد نموذج الصحة المالية لتقييم وتحسين واقع الحال للعمل في المصارف العراقية الخاصة.

فالصحة المالية من المواضيع الحديثة والمهمة في مجال العلوم المالية والمصرفية والتي تستخدم لتقييم الحالة المالية والوضع العام لأي مؤسسة مالية كونها أداة تبين مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية المختلفة بكفاءة وفاعلية، وكذلك مدى قدرتها على توليد الارباح بأدنى حد من المخاطر.

تم في الدراسة الحالية الاعتماد على بعض المؤشرات المالية والتي تتضمن: صافي الموجودات المتداولة، توظيف الأرباح المتراكمة، القدرة الإنتاجية الحقيقية، قيمة الإفلاس المتوقعة، كمؤشرات أساسية لنموذج الصحة المالية بعد دمجها في النموذج المقرر حسب الازمان لكل مؤشر، وقد جرى تطبيق الدراسة على مجتمع المصارف

الكلمات الدالة : الصحة المالية، الأداء المصرفي، الإفلاس المتوقع، الواقع المصرفي.

المقدمة

كمصطلح لوصف الوضع المالي الآمن للمؤسسة المالية، وكذلك التقييم الدقيق لوضعها القائم من اجل مساعدتها على تخطي الازمات قبل حدوثها، والصحة المالية ما هي إلا وصف لقدرة المؤسسة المالية

تناقش الدراسة الحالية موضوعاً غاية في الاهمية الا وهو الصحة المالية اذ يُعد من المواضيع الحديثة في مجال الادارة المالية، وأيضاً في المؤسسات المالية والمصرفية، إذ تُستخدم الصحة المالية

مواجهة الالتزامات المصرفية الاعتيادية والطارئة، وكذلك قابلية المصارف على توظيف أرباحها المتراكمة وتوجيهها نحو الاستثمارات المُدرة للربحية ومنخفضه المخاطر (الاستثمارات المثالية)، وبذات الوقت بيان القدرة الإنتاجية الحقيقية للمصارف وكيفية ادارة موجوداتها بطريقة آمنة تجنبها التعرض للمخاطر والافلاس مستقبلاً، ومن المؤكد ان تسليط الضوء على هذه الأمور لا بد وان ينعكس ايجاباً على تحسين الواقع المصرفي.

على الوفاء بالتزاماتها ومدى قدرتها على توليد الارباح وقابلية استعدادها للوقاية من الانزلاق تجاه المخاطر المختلفة، كما انها مصطلح يستخدم للدلالة على ان المؤسسة بأتم الاستعداد لتوليد الارباح كونها تتمتع واقع مالي صحي وسليم، وان توفر الصحة المالية مهم جداً للمؤسسات المالية والمصرفية كافة كونها حجر الأساس في حماية هذه المؤسسات وتحسين واقع حالها للأفضل من خلال التقييم الموضوعي لصافي الموجودات المتداولة ومدى قدرتها في

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

هذه الدراسة اهمية اضافية هو التحليل المالي والاحصائي معا في تشخيص واقع الحال لمتغيرات الدراسة اولاً، وبيان الحجم الحقيقي لهما وما يمكن ان يُحدثانه على القطاع المصرفي ثانياً. وتعد نتائج هذه الدراسة اضافة علمية متواضعة لاسيما وانها تقوم بتحليل عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تقوم بتوفير معلومات اضافية لمستخدعي البيانات في تحديد مستوى الصحة المالية للمصارف (عينة الدراسة) والمستوى الفعلي لواقع حال عمل هذه المصارف، وكذلك تقديم بعض الحلول المناسبة لتلافي المخاطر المصرفية والتهيؤ لمواجهة الازمات ومعالجة الاختلالات بهدف توليد الارباح وتقليل التكاليف عبر اعتماد مستوى الإدارة المثلى للموجودات المالية الذي يؤدي الى المحافظة على الصحة المالية والتي تساعد بدورها على تحسين الواقع المصرفي عبر وقايتها من التعرض لأي انتكاسات مالية مستقبلاً.

تعد مشكلة الدراسة الحالية من المشاكل المهمة الواجب الخوض فيها وذلك لما يتمتع به القطاع المالي والمصرفي من أهمية في الاقتصاد العراقي، فقد تُفرط المؤسسات المصرفية ومن دون قصد في عملياتها التشغيلية التي تعتمدها وتُسرف في كيفية استخدامها الامثل لمواردها وانفاقها بالشكل الصحيح، وبالتالي التأثير على الوضع العام للأداء مما يعرضها الى التدهور المالي او الافلاس (الموت التنظيمي) لذلك لا بد من السعي الجاد الى المحافظة على الصحة المالية (اي الاداء التنظيمي السليم)، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتقيس قدرة المصارف على توليد الارباح وتقليل التكاليف ضمن مفهوم الصحة المالية، وبالتالي تقليل حالات الانهيار المفاجئ نتيجة المخاطر المختلفة وتلافي التعرض لأي ازمات مالية وتأسيساً على ما سبق فان مشكلة الدراسة الحالية يمكن التعبير عنها بالتساؤل العام: ((هل يُسهم نموذج الصحة المالية بتحسين الواقع المصرفي العراقي؟)) وينبثق عن هذا التساؤل عددا من التساؤلات الفرعية وكالاتي:

ثالثاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى بيان مستوى الصحة المالية للمصارف المبحوثة، ومعرفة فيما إذا كان هناك توجه حقيقي ومتواصل الى المراجعة والفحص الدوري لواقع حال العمل المصرفي من اجل بيان الإخفاقات او النجاحات المتحققة، وعلى اساس ذلك يمكن ايجاز اهداف الدراسة بما يأتي:

1. هل تتمتع المصارف عينة الدراسة بواقع حال صحي سليم من الناحية المالية؟
2. هل تعتمد المصارف عينة الدراسة المراجعات الدورية لفحص نظام الصحة المالية لديها؟
3. ما حجم التأثير الذي تلعبه الصحة المالية في دعم وتعزيز الواقع المالي في المصارف عينة الدراسة؟
- 4.

ثانياً: أهمية الدراسة

1. التعرف على مدى التزام المصارف العراقية المبحوثة باعتماد نظام مالي سليم يجعلها تقي نفسها من الوقوع بالمخاطر المصرفية وكذلك تلافي التعرض لأي ضائقة مالية.
2. تقديم انموذج كمي يهدف الى متابعة عمليات اجراء الفحص الدوري لمستوى الصحة المالية لدى المصارف العراقية المبحوثة باعتبارها من العوامل المهمة الواجب متابعتها واخذها بنظر الاعتبار بهدف مساعدتها على تخطي الازمات التي يمكن ان تتعرض لها مستقبلاً.
3. مساعدة المصارف المبحوثة خاصةً، والمصارف العراقية عامة في سعيها للوصول الى المستوى الامثل من الصحة المالية الذي يجنبها التعرض للمخاطر او يضمن لها على الاقل مستوى مقبول من المخاطر المالية.
4. التعرف على حالة الصحة المالية لدى المصارف عينة الدراسة ومدى تأثيرها في تحسين الواقع المصرفي لتعظيم أرباحها

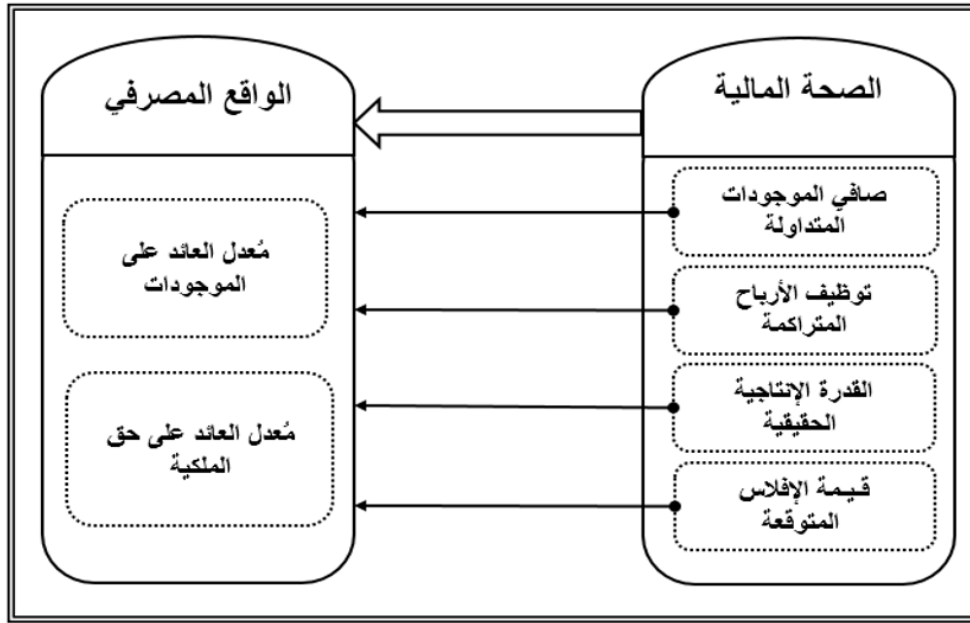
للدراة الحالية أهمية كبيره كونها تساعد في تشخيص الواقع الصحي للمصارف من الناحية المالية هذا من جانب، ومن جانب اخر تتجلى الأهمية في إمكانية تحديد المخاطر المالية التي يمكن ان تتعرض لها هذه المصارف نتيجة عدم الإدارة السليمة لموجوداتها المالية والتي يمكن ان تؤثر على نموها في المستقبل، وكذلك تتضح الأهمية للدراسة الحالية من خلال تسليط الضوء على العلاقة الحقيقية ما بين الصحة المالية والإدارة المثلى للموجودات المتداولة، والقدرة على توظيف الأرباح المتراكمة من خلال القيمة الحقيقية للقدرة الإنتاجية لتحقيق النتيجة المهمة وهي الابتعاد عن حالة الإفلاس المتوقعة وبالتالي تحسين الواقع المصرفي، اذ ان ما يعطي

لتلك العلاقات كما بينه الشكل (1)، وسيجري اختبار هذه الفرضيات للوقوف على القرار النهائي بشأن الحلول المُقدمة لمشكلة الدراسة الحالية، ويمكن توضيح الفرضيات الرئيسة للدراسة كما يلي:
الفرضية الرئيسة الأولى: تتمتع المصارف عينة الدراسة بأنظمة صحة مالية تجنبها المشاكل المالية المختلفة مستقبلاً، وتضمن لها مستوى أداء مقبول.
الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين نموذج الصحة المالية وتحسين الواقع المصرفي.

وتقليل مخاطرها من خلال تقديم الحلول العلمية التي يمكن ان تسهل عملية تحقيق ذلك.
 5. فحص واختبار العلاقة المالية والاحصائية بين متغيرات الدراسة للوصول الى المستوى الأمثل من العمل الذي يضمن التمتع بنظام مالي صحي فعال في ظل الإمكانيات الحالية للمصارف المبحوثة.

رابعاً: فرضيات الدراسة

من اجل الوصول الى الغاية المُبتغاة من الدراسة الحالية فقد جرى وضع عدداً من الفرضيات المالية والاحصائية في ظل مُخطط افتراضي



شكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: اعداد الباحثان.

المستخدمة في قياس المتغير التابع (تحسين الواقع المصرفي) فموضحة كما في الجدول (2):

خامساً: ادوات قياس متغيرات الدراسة:

تم في هذه الفقرة اعتماد بعض المقاييس المالية والموضحة بالجدول (1) للمتغير المستقل (الصحة المالية)، اما ادوات القياس

جدول (1)
مقاييس الصحة المالية

المؤشر	المعادلة الرياضية	المصادر المعتمدة في تحديد المقياس
صافي الموجودات المتداولة	$\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	(Behanishvili & Henderson, 2009) &
توظيف الأرباح المترتبة	$\frac{\text{الأرباح المترتبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	

(Sinku & Kumar, 2014) (Saunders & Cornett, 2018) & (Karim, et al, 2021)	الأرباح قبل الفوائد والضرائب إجمالي الموجودات	القدرة الإنتاجية الحقيقية
	القيمة الدفترية لحقوق الملكية إجمالي المطلوبات	قيمة الإفلاس المتوقعة

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة فيه.

جدول (2)
مقاييس تحسين الواقع المصرفي

المؤشر	المعادلة الرياضية	المصادر المعتمدة في تحديد المقاييس
معدل العائد على الموجودات	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	(Brigham & Houston, 2020)
معدل العائد على حق الملكية	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة فيه.

التجاري، الاهلي العراقي، التنمية الدولي، الخليج، الشرق الأوسط، العطاء، المتحد، المنصور، بغداد، ومصرف كوردستان.

سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تمتد الحدود الزمانية لدراستنا الحالية للمدة من (2015-2020)، اما الحدود المكانية فتتمثل بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ساساً: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار القطاع المصرفي المُدرج في سوق العراق للأوراق المالية ليكون مجتمعاً لدراستنا الحالية والذي يتضمن (44) مصرف، اما عينة الدراسة فتمثل (25%) من مجتمع الدراسة وقد جرى تحديدها بـ(11) مصرف، والمصارف التي تم اختيارها كعينة جاء وفق توفر بياناتها خلال مدة الدراسة وهي كل من: مصرف الاستثمار، الاقليم

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

ويمكن ان تساعد المعرفة المتعلقة بالصحة المالية على الازدهار في سوق شديد المنافسة.

ويرى كل من (Karpac & Bartosova, 2019:1) و (Hughes, 2020: 13) بان الصحة المالية ضرورية لأي مؤسسة بهدف معرفة مدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به وكذلك ضمان حصولها على الموارد والمرونة في تقديمها الخدمات للأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية، بينما أشار (Kliestik, et al, 2020: 74-87) الى ان الصحة المالية تعتبر من افضل المؤشرات لقياس قدرة المؤسسة في النمو على المدى الطويل ونجاحها في السوق التنافسية اذ ان المؤسسات التي تمتلك استراتيجيات مالية جيدة يمكن ان تتمتع بميزة تنافسية كما يمكنها على تقييم تطور أعمالها في المستقبل، وقد بين (Weida, et al, 2020: 1) بان قدرة المؤسسة على ادارة نفقاتها بشكل امثل والاستعداد للخدمات المالية والتعافي منها يعتمد على وضع صحتها المالية فاذا كانت تتمتع بصحة مالية جيدة فمن المؤكد انها لن تتعرض الى صدمات مالية او تتعرض لخدمات مالية ولكنها ليست بذلك التأثير لو كانت لا تتمتع بصحة مالية جيدة، بينما يعتقد (Fachrudin, 2021: 24) بان الصحة

أولاً: مفهوم الصحة المالية

تعد الصحة المالية من المواضيع الحديثة والمهمة في مجال المؤسسات المالية والمصرفية والتي من الواجب الخوض فيها من اجل تقييم الحالة المالية التي تتمتع بها تلك المؤسسات وذلك عبر التعرف على اهم المفاهيم الخاصة بالصحة المالية حيث تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم وحظت باهتمام العديد من الكتاب والباحثين اذ أكد (Schich, 2008: 4) على ان دراسة وتقييم وضع الصحة المالية امر ضروري وذلك للحد من الازمات التي يمكن ان تواجهها المؤسسات المالية، وقد اشار (Gorg & Spaliara, 2014: 2) الى ان الصحة المالية هي عامل مهم لبقاء المؤسسة وديمومتها في حين يرى (Smith & Wynne, 2015: 4) ان الصحة المالية ما هي الا مؤشر مالي حول قدرة المؤسسة على ادارة المخاطر وفقاً للاستراتيجيات التي تمتلكها في الوقت الراهن اي بمعنى انها تتمتع بصحة جيدة من الناحية المالية على المدى القصير، وأيضاً أشار (Stefko, et al, 2019: 153) الى ان الجوانب المالية وقياسها تعتبر من العوامل الرئيسية في عملية تحسين وتطوير عمل المؤسسات

تعرض لها بهدف الوصول الى الحالة التي تكون فيها المؤسسة بصحة مالية جيدة والتي ستعكس مؤكداً على تحسين واقعها وأرباحها.

ثانياً: أدوات قياس الصحة المالية

ان دراسة كل متغير لابد وان يستند الى مجموعة من المؤشرات او الابعاد الفرعية التي يمكن من خلالها الوصول الى الشيء المراد قياسه، وبالنسبة لموضوع دراستنا الحالي المتضمن الصحة المالية حدد الكتاب والباحثين عدداً من الأدوات المالية التي تمكن المؤسسة من قياس صحتها المالية بشكل مثالي، فقد

أشار (Behanishvili & Henderson, 2009: 7) الى ان مقياس (Altman's Z-Score) تستخدمه المؤسسات غير الصناعية كمقياس كمي لصحة المؤسسة وعلى الرغم من ان هذا المقياس تم انشاؤه في الاصل للتنبؤ بإفلاس المؤسسات الا انه اصبح في السنوات الاخيرة مقياساً شائعاً للصحة المالية للمؤسسات حيث طور (Altman) في عام 1968 معادلة (Z-Score) المستخدمة للتنبؤ بالإفلاس إذ اعتمد نموذجه على فحص اخفاقات المؤسسات بهدف رصد وقياس المتغيرات التي قد تشير إلى ضائقة مالية قادمة.

وقد اضاف (Sinku & Kumar, 2014: 39-41) الى ان استخدم النسب المالية للتنبؤ بإفلاس المؤسسات يمكن ان يوفر فكرة مهمة حول السلامة المالية المستقبلية للمؤسسة وذلك من خلال الاعتماد على البيانات المالية التي يوفرها بيان الدخل والميزانية العمومية لقياس المركز المالي للمؤسسة، ويرى (Tripathy, et al, 2021: 12) ان درجة (Z) يتم استخدامها في الابدات المصرفية كمقياس للاستقرار المالي او مقياس للمخاطرة، وقد شاطره الراي (Rafli & Arita, 2021: 139) الذي بين ان (Altman) اول من طبق تحليل التمايز المتعدد (Multiple discriminant analysis) والذي حدد فيه عدة انواع من النسب المالية التي تعتبر ذات قيمة كبيرة واهمية بالغة في التأثير على حدث ما، وقد تم تطويرها في نموذج كمي بهدف تسهيل استخلاص النتائج من ذلك الحدث.

وقد أجرى (Altman) دراسة لتطوير نموذج جديد للتنبؤ بإفلاس الشركات يعتمد النسب المالية من اجل تعظيم القدرة التنبؤية للنموذج، ثم عدله بعد ذلك بحيث يمكن تطبيقه على جميع الشركات سواء الصناعية وغير الصناعية ليكون بمثابة مؤشر حول صحة المؤسسة، وقد اشار (Karim, et.al, 2021: 13) الى ان قيمة (Z) التي تعبر عن الصحة المالية يمكن ايجادها وفق المعادلة التالية:

$$Z = 6.56 A + 3.26 B + 6.72 C + 1.05 D$$

حيث ان:

A: مؤشر الصحة المالية للموجودات المتداولة والذي يمكن قياسه من خلال الاتي:

$$\text{Financial health of current assets} = \frac{\text{Net Working Capital}}{\text{Total Assets}}$$

يمكن ايجاد هذا المؤشر من خلال صافي راس المال العامل الى اجمالي الموجودات والذي يعتبر مقياساً مهماً لموجودات المؤسسة السائلة مقارنة بإجمالي قيمتها السوقية والتي يتم احتسابها من خلال

المالية تعني امكانية المؤسسة على موازنة الظروف المتغيرة في البيئة وجميع المشاركين في الاعمال اذ تعكس صحتها في الجوانب المالية بما في ذلك الربحية والسيولة والتمويل وان المصدر الرئيسي لمعلومات الصحة المالية هو البيانات المالية للمؤسسة ومدى دقتها وجودتها.

كما وقد اشار (Karim, et al, 2021) الى ان الصحة المالية عبارة عن مصطلح يستخدم لوصف الحالة المالية للمؤسسة فالصحة الجيدة تشير الى الحالة المالية الجيدة وضعف الصحة يشير الى الحالة السلبية للمؤسسة، وان استمرار تدهور الوضع المالي من المؤكد انه سيؤدي الى الافلاس مُستقبلاً، ويؤثر بشكل سلبي على اصحاب المصلحة المتمثلين بالدائنين والموظفين والمستثمرين والموردين والمستهلكين والمجتمع، إذ تصبح المؤسسة مُعسرة وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون وبذلك فان الصحة المالية تعتمد على عدة عوامل داخلية وخارجية، فيؤثر العامل الداخلي مثل الادارة غير الفعالة على الاداء المالي وموجودات ودخل المؤسسة وهذا هو السبب في ان دخل المؤسسة لا يمكن ان يغطي التكاليف، بينما نرى ان حالات التضخم واللوائح المالية الجديدة وما الى ذلك يُمثل العوامل الخارجية المسؤولة عن تغير حالة الصحة المالية للمؤسسات كافة.

وقد اضاف (الدعيمي واخرون، 2021 : 219) بوصفهم للصحة المالية بانها حالة المتانة والاستقرار التي تهدف المؤسسة الى تحقيقها من خلال قدرتها على استيعاب الازمات والصدمات الداخلية والخارجية، في حين أشار (باغة، 2021: 441) بانها قيام المؤسسة باتخاذ مجموعه من الاجراءات والاستراتيجيات بهدف تحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض ومعالجتها لتجنب الازمات المالية، وايضاً أشار (عبد، 2021: 31) بان الصحة تمثل القوة المالية للمؤسسة التي تمكنها من تلبية متطلبات زبائنها وان المؤسسات التي لا تتمتع بصحة جيدة تواجه عجز نقدي يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية أو المُستقبلية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول ان الصحة المالية ضرورية لأي مؤسسة مالية كونها تمثل الاساس الذي يُبين مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وكذلك قدرتها على توليد الارباح بأدنى حد من المخاطر وايضاً مدى قدرتها على تحديد المخاطر المُحتملة التي يمكن ان تعربها والتنبؤ بها ومحاولة تخطيها للمحافظة على سلامتها المالية التي ستعكس في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية واستيعاب المعوقات التي تواجهها وكل هذه تنعكس على سلامة المؤسسات المالية وديمومتها لأطول مدة ممكنة، وخلاصة الآراء والأفكار التي تناولت مفهوم الصحة نراها تؤكد على ضرورة قيام المؤسسات المالية كافة على القيام بالفحص الدوري لكشوفاتها المالية بغية المحافظة على سلامتها وديمومتها لأطول مدة ممكنة وتحقيق الاستقرار المالي الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها، وكذلك تصف لنا قدرة المؤسسة على التنبؤ بالفشل المالي لتحديد ما اذا كانت المؤسسة تعاني من بعض الصعوبات نتيجة عوامل داخلية او خارجية وتأثرها بها والعمل على معالجتها لتخطي الازمات التي يمكن ان

صعوبات مالية او تواجه ازيمات مالية ممكن ان تعرضها للإفلاس، فمن خلال هذا النموذج تستطيع المؤسسات معرفة وضعها المالي وتشخيصه بشكل دقيق، والعمل على معالجة أي إخفاقات بعد تشخيصها بهدف عدم التعرض لأي ضائقة مالية قادمة، كما ويمكن من خلاله اجراء مقارنة ما بين الشركات التي تعاني من صعوبات مالية مع التي تتمتع بصحة جيدة والتعرف على اسباب التدهور والعمل على تطوير الحلول المُثلى للوصول الى حالة مالية صحية جيدة وبالتالي تحسين الواقع المالي العام.

ثالثاً: تحسين الواقع المصرفي

تعد الصحة المالية دوراً مهماً في نجاح المؤسسة وديمومتها وذلك لعلاقتها المباشرة بقدرة تلك المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها التي تعتبر من الضروريات للحفاظ على نموها وتطورها في المستقبل، وإذا لم تكن المؤسسة في حالة مالية جيدة فإنها لا تستطيع الحفاظ على بقائها في المستقبل، فالأعمال التجارية كافة تسعى الى البقاء لأطول مدة وبذلك يجب ان تكون المتطلبات المالية للأعمال التجارية كافية للوفاء بالتزاماتها طويلة وقصيرة الاجل، ولأجل تلبية الالتزامات طويلة الاجل فهي بحاجة الى راس مال دائم بينما للالتزامات قصيرة الاجل فهي بحاجة الى راس مال عامل وهذا هو السبب الذي يفرض على المستثمرين معرفة كيفية تقييمهم للصحة المالية على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل للمؤسسة ويتم الحكم على ادائها من خلال بياناتها المالية التي تلقي الضوء على الكفاءة التشغيلية لتلك المؤسسة.

وتعد الصحة المالية احدى العوامل الرئيسية التي تساعد على تجنب الافلاس وبالتالي تحسين واقع العمل وتحديداً الواقع المصرفي لدراستنا الحالية، وهناك حاجة ملحة للتنبؤ بفشل الاعمال المصرفية لان نتائج الفشل يترتب عليها خسائر فادحة مالية وغير مالية لذا ستكون نماذج التنبؤ بالفشل للأعمال المصرفية ذات قيمة عالية بالنسبة للعديد من القطاعات الصناعية والاقتصادية لاسيما الاستثمار المالي والاقرض ويتم التأكيد على القيمة المحتملة لهذه النماذج من خلال الفشل للمؤسسات المالية والمصرفية الكبيرة.

وبالتالي فان النموذج الذي يمكنه التنبؤ بفشل العمل المصرفي في الوقت المناسب سيساعد المدير على تتبع اداء تلك المؤسسة المالية على مدار عدة سنوات ويساعده ايضا في تحديد الاتجاهات المهمة وكذلك تحديد المشاكل واتخاذ اجراءات فعالة لتقليل حدوث حالات الفشل مستقبلاً، وسيكون نموذج التنبؤ بالفشل مفيداً للمساهمين والحكومة والموردين والموظفين على حدٍ سواء، وقد اضاف (يوسف، 2019: 290) ان الصحة المالية تبني على مجموعة ركائز تتمثل بظروف اقتصادية مؤاتية ومستقرة كليا وكذلك توفر اسواق ومؤسسات صحية من الناحية المالية وايضا توفر بني تحتية قوية وأمنة وكذلك توفر رقابة وفحص دوري للمؤسسات المالية فالدول تعمل جاهدة على سلامة مؤسساتها المالية على اختلاف أنواعها بغية تجنب الازيمات التي تواجهها، إذ ان تعرضها لأي ازمة سيؤول بها الحال الى تكبد تكاليف باهظة من اجل استعادة الصحة المالية الجيدة من ناحية، ومن ناحية اخرى فان المؤسسة التي تتمتع بصحة جيدة مالياً

الفرق ما بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة اذ تتضمن الموجودات المتداولة (النقد والمخزون والمستحقات والاوراق المالية القابلة للتداول...الخ).

B: مؤشر الصحة المالية لتوظيف الارياح المُتراكمة والذي يمكن قياسه من خلال الاتي:

$$\text{Financial health of Retained Earnings} = \frac{\text{Retained Earnings}}{\text{Total Assets}}$$

وبالنسبة لهذا المؤشر فيمكن ايجاده من خلال الارياح المُتراكمة (المُحتجزة) الى اجمالي الموجودات إذ يشير الى مقدار الارياح التي تم احتجازها والتي تظهر في حقوق الملكية بالميزانية العمومية، ويعتبر أيضاً مؤشراً للآرياح المُتراكمة لدى المؤسسة على المدى الطويل.

C: مؤشر الصحة المالية للقدرة الانتاجية الحقيقية والذي يمكن قياسه من خلال الاتي:

$$\text{Financial health of real productive capacity} = \frac{\text{EBIT}}{\text{Total Assets}}$$

بينما يشير هذا الى مقدار انتاجية المؤسسة بعد طرح الفوائد والضرائب، والتي تعتمد على مدى الكفاءة في التشغيل من خلال قوة ارياح الموجودات بهدف البقاء لأطول مدة ممكنة، ويعتبر هذا المؤشر مهماً للمقارنة بين المؤسسات من ناحية نسبة الاستقطاع الضريبي والتي تكون بدرجات متفاوتة من حيث القوة المالية ولان بقاء المؤسسة يعتمد بشكل اساسي على الارياح التي تحققها موجوداتها لذا تعتبر هذه النسبة ملائمة لقياس صحة المؤسسة مالياً.

D: مؤشر الصحة المالية لقيمة الافلاس المتوقعة والذي يمكن قياسه من خلال الاتي:

$$\text{Financial health of expected bankruptcy value} = \frac{\text{Book Value of Equity}}{\text{Total Liabilities}}$$

اما بالنسبة للمؤشر الاخير الذي يُمثل قيمة الافلاس المتوقعة فيتكون من القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى اجمالي المطلوبات، إذ ان القيمة الدفترية لحقوق الملكية تمثل مقدار نصيب السهم من راس المال المساهم به في تمويل موجودات المؤسسة.

وبحسب مؤشرات معادلة الصحة المالية اعلاه إذا كانت قيمة (Z) النهائية اقل من (1.23) تعتبر المؤسسة في منطقة استغاثة مما يعني ان احتمال الافلاس مرتفع، وإذا كانت قيمة (Z) النهائية تتراوح ما بين (1.23) و(2.9) فان ذلك يعني ان هناك احتمال لإفلاس المؤسسة في العامين المقبلين، اما إذا كانت قيمة (Z) النهائية أكبر من (2.9) فان ذلك يعني ان احتمالية الافلاس منخفضة للغاية.

وتأسياً على ما سبق يرى الباحثان ان مقياس الصحة المالية مهم جداً للمؤسسات كافة سواء الصناعية أو غير الصناعية، إذ يساعد هذا المقياس في الكشف عن مستقبل المؤسسة فيما لو كانت تعاني من

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الموجودات الناتجة عن الدخل الصافي الى الموجودات الكلية للمؤسسة المالية، وهنا لا بد من الإشارة الى أن العائد على الموجودات المنخفض يمكن أن ينتج عن القرار باستخدام قدر كبير من الديون وفي هذه الحالة ستؤدي مصاريف الفائدة المرتفعة إلى انخفاض صافي الدخل نسبياً.

$$\text{Return on common equity (ROE)} = \frac{\text{Net income}}{\text{Common equity}}$$

اما المؤشر الثاني فهو معدل العائد على حق الملكية و يقيس هذا المؤشر معدل العائد على استثمارات المساهمين العاديين، إذ يتوقع المساهمون كسب عوائد كبيرة على أموالهم وبذلك فان هذا المعدل يخبرنا بالأداء الجيد للمؤسسة، ويعتبر العائد على حقوق الملكية أهم نسبة لدى الإدارة ولا نقصد بذلك التقليل من المؤشرات الأخرى فهي مهمة أيضاً ولكن هذا المعدل يؤثر بشكل اساسي على العائد المتوقع الذي ينتظره المساهمون.

بناءً على ما تقدم يتضح لنا جلياً مدى الترابط من الناحية المنطقية بين الصحة المالية في المؤسسات وتحسين واقعها، كونها تعتبر حجر الاساس الذي ترتكز عليه أي مؤسسة لتحسين نظامها المالي بغية النهوض بعملياتها كافة وذلك عبر توفير الخطط والبرامج التي يتم اعتمادها في تطوير كوادرها وتدريبهم وتطوير مهاراتهم لصقل معرفتهم حول كيفية تقييمهم للصحة المالية لمؤسساتهم التي يعملون بها ومدى مساهمتهم في ايصالها الى صحة مالية جيدة وتحديد اهدافها التي تسعى للوصول اليها والمتمثلة بقدرتها على توليد الارباح بأدنى مستوى من المخاطر ومحاولة التنبؤ بمستقبل المؤسسة ومعرفة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها والسعي المتواصل للعمل دون حدودها وتخطي الازمات والمعوقات التي تواجهها للوصول الى واقع مالي سليم والمحافظة على ادامته على المدى الطويل.

قادرة على تطبيق مبدأ الشفافية واطاحة المعلومات لكافة الزبائن والمجتمع في آن واحد دون محاولة تضليلها وكذلك الاستشعار واكتشاف المخاطر والحيلولة دون الانزلاق بها فهي تعمل كمؤشرات انذار مبكر ينبه عن الازمات والصدمات التي يمكن ان تعثر بها بشكل مسبق.

وقد اشار (رشوان وابو ناصر، 2021: 121) الى ان المحلل المالي الذي يروم تحليل الأداء لأي مؤسسة لا بد وان يبدأ بتحليل الصحة المالية وذلك باستخدام القوائم المالية للسنوات السابقة لقياس وتقييم الاداء والموقف المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها المالي ومن خلال هذا التحليل تستطيع المؤسسة معرفة نقاط القوة والضعف فيها كما يساعدها على معرفة مستوى الارباح ومقارنتها مع الشركات المنافسة الاخرى التي تعمل في نفس المجال ومدى كفاءتها في استخدام موجوداتها لتحقيق المبيعات ومستوى النقد الواجب الاحتفاظ به والسياسات الائتمانية المناسبة المتبعة في المؤسسة.

رابعاً: ادوات قياس الواقع المصرفي

من اجل القياس الدقيق لواقع الحال المصرفي فانه لا بد من مراجعة البيانات المحاسبية والأحداث التاريخية كونها تقدم أدلة وافية حول ما هو مهم، أي ما الذي من المحتمل أن يحدث في المستقبل، فعلى سبيل المثال تخبرنا مؤشرات السيولة وإدارة الموجودات ومؤشرات المديونية بشيء واضح ودقيق عن سياسات الشركة وعملياتها السابقة والحالية، بينما تعكس لنا مؤشرات الربحية النتيجة الصافية لجميع سياسات التمويل وقرارات التشغيل الخاصة بالمؤسسة، وعليه فقد بين (Brigham & Houston, 2020: 119) ان خير وسيلة للتعرف على واقع الحال للمؤسسة المالية تكون من خلال مؤشرات الربحية التي تتضمن معدل العائد على الموجودات، و معدل العائد على حق الملكية، ويمكن توضيح هذين المؤشرين كما في ادناه:

$$\text{Return on total assets (ROA)} = \frac{\text{Net income}}{\text{Total assets}}$$

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة

(42.43%) يتبعهما مصرف الاستثمار بنسبة (38.56%) ومن ثم مصرف الأهلي العراقي بنسبة (37.52%)، واخيراً مصرف الإقليم التجاري وبنسبة بلغت (29.28%)، اما بقية المصارف ضمن عينة الدراسة لم تكن لديها صحة مالية في موجوداتها المتداولة وذلك عند مقارنتها بالمتوسط العام لعينة الدراسة الذي يبلغ (26.83%)، وقد كان مصرف الخليج الأقل صحةً فيما يتعلق بموجوداته المتداولة إذ بلغت نسبة هذا المؤشر (0.31%)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (2).

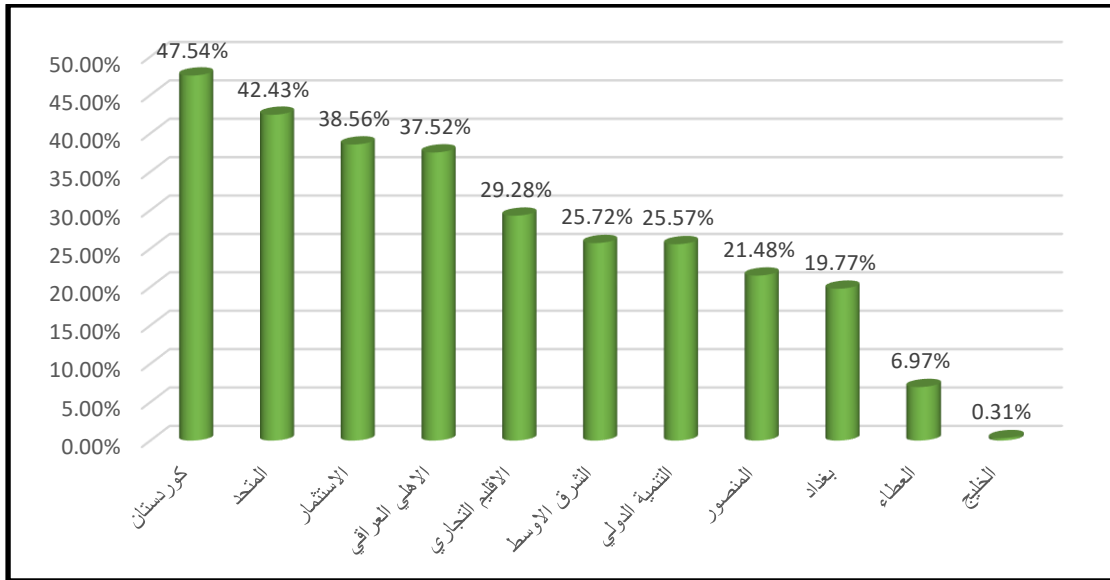
أولاً: التحليل المالي للصحة المالية

تناقش هذه الفقرة نتائج التحليل المالي للصحة المالية إذ جرى تحليل البيانات التي تم الحصول عليها للمصارف المبحوثة وللمدة المحددة في الدراسة باستخدام المعادلات الفرعية لنموذج الصحة المالية والتي سبق ذكرها، ومن خلال نتائج الجدول (3) الخاص بالمؤشر (A) والمتضمن تحليل صحة صافي الموجودات المتداولة يُلاحظ ان مصرف كوردستان قد حقق اعلى نسبة صحة مالية لهذا المؤشر وقد بلغت (47.54%) يليه بعد ذلك مصرف المتحد وبنسبة

جدول (3)
الصحة المالية للموجودات المتداولة

اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Average
الاستثمار	47.81%	47.47%	45.72%	0.88%	45.74%	43.72%	38.56%
الاقليم التجاري	85.88%	88.64%	0.82%	0.23%	0.03%	0.11%	29.28%
الاهلي العراقي	38.31%	37.06%	38.02%	45.58%	35.76%	30.37%	37.52%
التنمية الدولي	28.48%	32.47%	28.23%	26.04%	21.53%	16.67%	25.57%
الخليج	0.43%	0.33%	0.08%	0.08%	0.47%	0.47%	0.31%
الشرق الاوسط	28.13%	25.01%	30.16%	20.47%	26.18%	24.37%	25.72%
العطاء	0.65%	0.64%	0.58%	24.61%	7.60%	7.72%	6.97%
المتحد	45.32%	50.22%	46.62%	48.47%	41.53%	22.41%	42.43%
المنصور	28.22%	24.77%	21.10%	17.50%	16.76%	20.55%	21.48%
بغداد	30.22%	17.91%	20.67%	21.83%	10.55%	17.46%	19.77%
كوردستان	45.39%	53.26%	53.13%	45.52%	46.43%	41.50%	47.54%
Average	34.44%	34.34%	25.92%	22.84%	22.96%	20.49%	26.83%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (2) مؤشر الصحة المالية للموجودات المتداولة

المصدر: اعداد الباحثان.

الإقليم التجاري ونسبة بلغت (2.87%)، ومن ثم مصرف الشرق الأوسط الذي حقق نسبة (2.76%)، يتبعهم مصرف الاستثمار بنسبة (2.08%) ومن ثم مصرف الأهلي العراقي بنسبة (2.01%)، اما باقي المصارف فلم تحقق المتوسط المحسوب للصحة المالية التي يمتلكها المصرف في توظيفه للأرباح المتراكمة لديه، وبالنسبة للمصارف التي كانت دون المستوى المقبول أي ان صحتها المالية ضعيفة جداً فيما يتعلق بهذا المؤشر فهي كل من: العطاء، المنصور،

اما بالنسبة للمؤشر (B) والمتضمن قدرة المؤسسة المالية على بتوظيف الأرباح المتراكمة، وعند التحليل المالي للمصارف عينة الدراسة نلاحظ ان نتائج هذا المؤشر هي الأخرى كانت متفاوتة بين مصرف وآخر كما يبينها الجدول (4)، فقد حافظ مصرف كوردستان على صدارته فيما يتعلق بالصحة المالية لتوظيف الأرباح المتراكمة لديه واستثمارها بالشكل الأمثل فقد حقق نسبة (5.34%) مقارنة بالمتوسط العام للعينة والبالغ (1.90%)، يليه بعد ذلك مصرف

اعتماد نموذج الصحة المالية لتحسين الواقع المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة

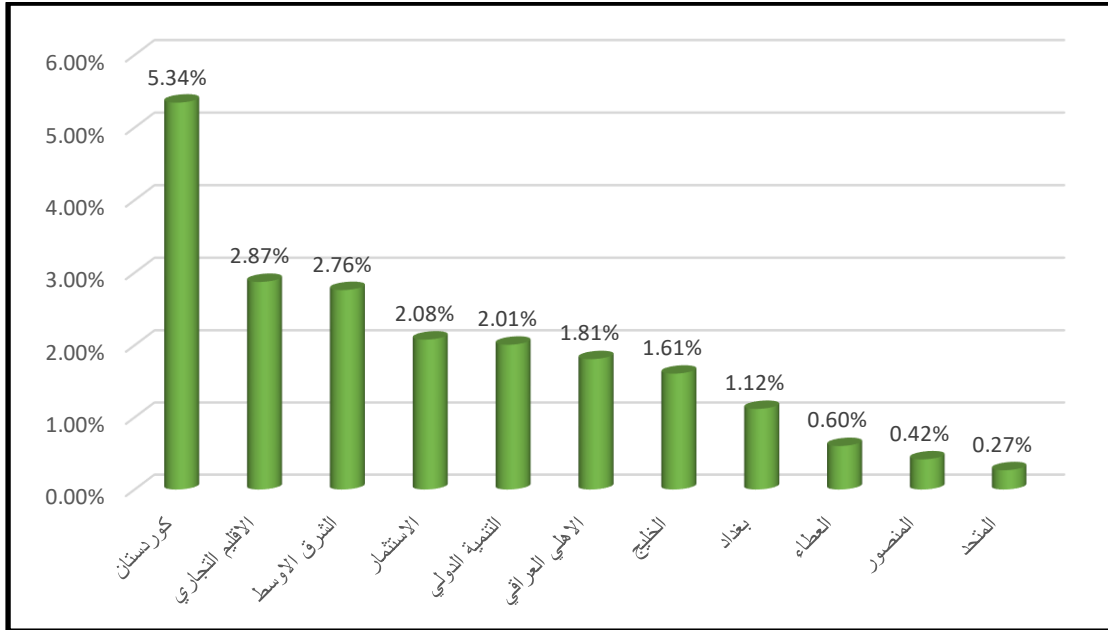
والمتردد، والتي حققت جميعها نسب توظيف اقل من (1%) والتي نلاحظها كما في الشكل (3).

جدول (4)

الصحة المالية لتوظيف الأرباح المتركمة

Average	2020	2019	2018	2017	2016	2015	اسم المصرف
2.08%	0.00%	0.00%	3.68%	3.24%	4.17%	1.36%	الاستثمار
2.87%	6.73%	3.70%	2.62%	3.20%	0.98%	0.00%	الاقليم التجاري
1.81%	5.94%	0.15%	0.00%	4.01%	0.49%	0.26%	الاهلي العراقي
2.01%	2.35%	1.63%	1.16%	2.05%	2.64%	2.21%	التنمية الدولي
1.61%	1.00%	0.93%	1.55%	3.02%	1.77%	1.37%	الخليج
2.76%	11.33%	0.43%	0.34%	0.84%	2.04%	1.58%	الشرق الاوسط
0.60%	1.89%	0.00%	0.00%	0.00%	0.16%	1.56%	العطاء
0.27%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.84%	0.76%	المتحد
0.42%	1.56%	0.94%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	المنصور
1.12%	1.21%	1.27%	0.69%	1.32%	1.96%	0.26%	بغداد
5.34%	5.50%	5.89%	5.78%	6.35%	5.31%	3.22%	كوردستان
1.90%	3.41%	1.36%	1.44%	2.19%	1.85%	1.15%	Average

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (3) مؤشر الصحة المالية لتوظيف الأرباح المتركمة

المصدر: اعداد الباحثان.

التشغيلية، ومن خلال الجدول (5) نستدل على ان مصرف كوردستان كان يمتلك الصحة المالية فيما يتعلق بقدرة الإنتاجية الحقيقية إذ

ان توظيف الأرباح المتركمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى قدرة المصرف على انتاج الخدمات الحقيقية التي تنتج من خلال عملياته

اعتماد نموذج الصحة المالية لتحسين الواقع المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة

حقق نسبة (2.86%)، وهي ضعف المتوسط العام للمؤشر الذي يبلغ (1.28%) يليه بعد ذلك مصرف التنمية الدولي الذي حقق نسبة (1.91%)، ومن ثم مصرفيّ الاقليم التجاري، والاهلي العراقي اللذان حققا (1.86%) و(1.84%) على التوالي، يتبعهما كل من مصرف

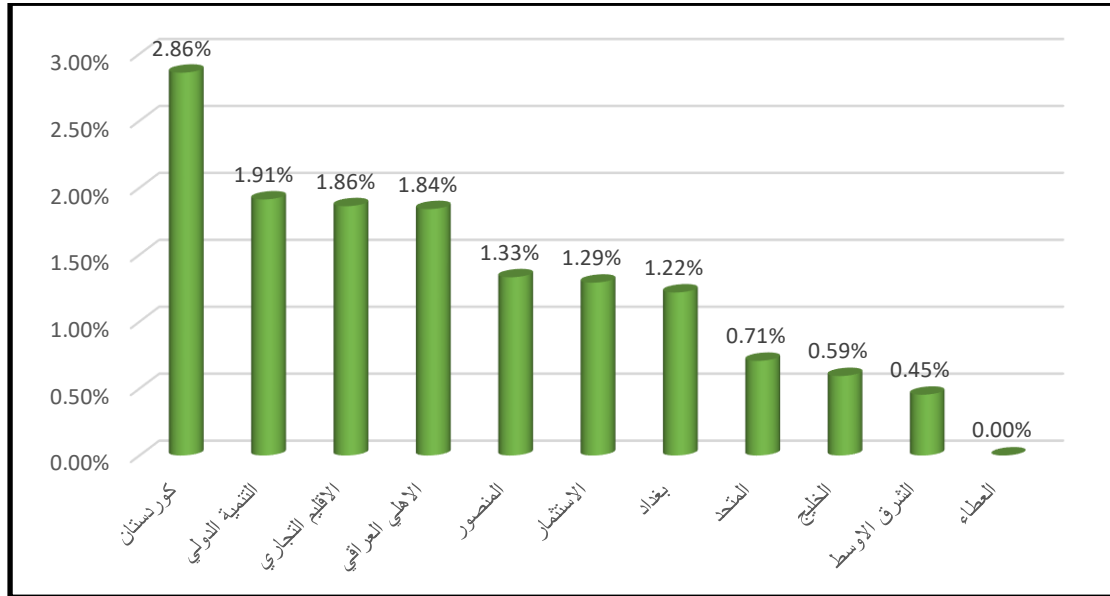
المنصور بنسبة (1.33%)، ومصرف الاستثمار (1.29%)، اما اقل المصارف من حيث صحة القدرة الإنتاجية الحقيقية فكان من نصيب مصرف العطاء الذي لم يمتلك أي قدرة إنتاجية كما هو واضح في الشكل (4)، الذي يُظهر لنا حجم التفاوت للمصارف الأربعة الأخيرة.

جدول (5)

الصحة المالية للقدرة الإنتاجية الحقيقية

اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Average
الاستثمار	3.79%	2.09%	0.83%	0.06%	0.00%	0.97%	1.29%
الاقليم التجاري	2.20%	2.24%	2.40%	1.10%	1.73%	1.49%	1.86%
الاهلي العراقي	0.69%	4.79%	0.97%	0.00%	1.81%	2.77%	1.84%
التنمية الدولي	2.55%	2.97%	2.30%	1.36%	0.79%	1.50%	1.91%
الخليج	1.68%	0.87%	0.84%	0.16%	0.00%	0.02%	0.59%
الشرق الاوسط	0.39%	2.23%	0.08%	0.00%	0.03%	0.00%	0.45%
العطاء	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
المتحد	3.93%	0.24%	0.00%	0.00%	0.00%	0.08%	0.71%
المنصور	2.27%	1.54%	1.33%	1.55%	0.67%	0.63%	1.33%
بغداد	0.95%	2.23%	0.87%	0.49%	0.96%	1.82%	1.22%
كوردستان	5.02%	5.78%	4.60%	0.66%	0.18%	0.92%	2.86%
Average	2.13%	2.27%	1.29%	0.49%	0.56%	0.93%	1.28%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (4) مؤشر الصحة المالية للقدرة الإنتاجية الحقيقية

المصدر: اعداد الباحثان.

التشغيلية بكفاءة عالية وبالتالي ابعاده عن مخاطر الإفلاس، ومن خلال الجدول (6) نستعرض تحليل الصحة المالية بالنسبة لمؤشر

ان إدارة المصرف لموجوداته المتداولة وتوظيفه المثالي لأرباحه المتراكمة سيزيد من قدرته الإنتاجية الحقيقية على إدارة عملياته

اعتماد نموذج الصحة المالية لتحسين الواقع المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة

قيمة الإفلاس المتوقعة للمصارف عينة الدراسة نلاحظ ان مصرف المتحد كان الابدع عن حالة الإفلاس مقارنة بمتوسط القيمة للمصارف المبحوثة والبالغة (0.77) فقد حقق اعلى قيمة وهي (1.23) في مقابل القيمة المعيارية للمؤشر (D) التي تبلغ (1.05)، يتبعه بعد ذلك كل من مصرف الخليج و كوردستان اللذان حققا قيمة (1.07)، ومن ثم مصرف الاستثمار بقيمة افلاس متوقع بلغت

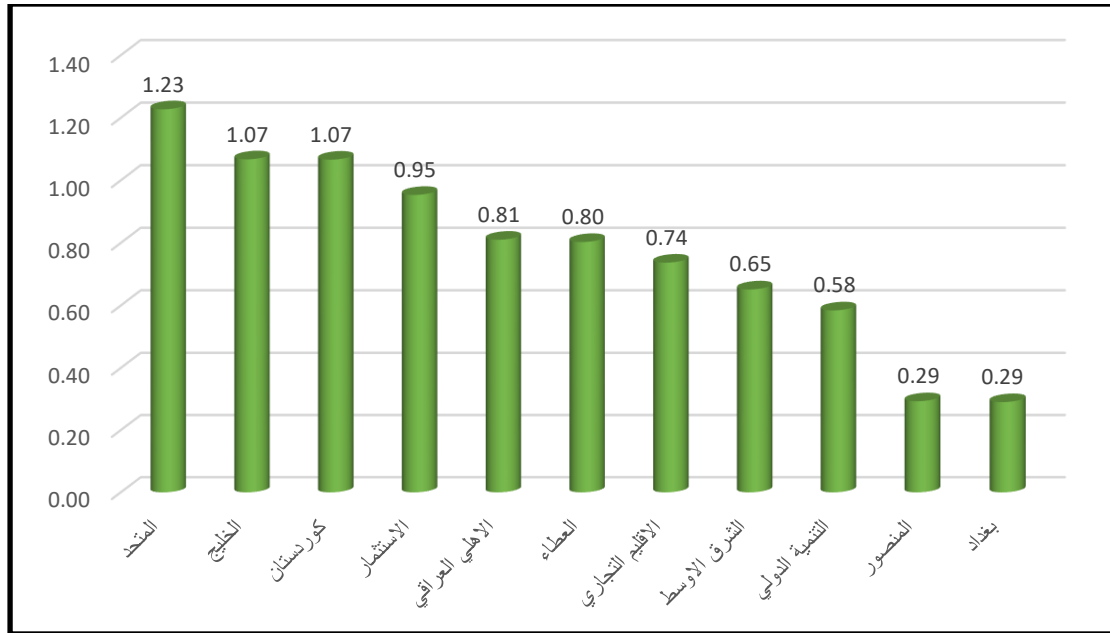
(0.95)، يليه مصرفي الأهلي العراقي والعتاء بقيمة بلغت (0.81) و (0.80) على التوالي، اما المصرف الذي يفتقر الى الصحة المالية بالنسبة لقيمة الإفلاس المتوقعة فكان مصرف بغداد، ومصرف المنصور، كما هو واضح في الشكل (5) الذي نستدل من خلاله على ان هناك خمسة مصارف في حالة حرجة.

جدول (6)

الصحة المالية لقيمة الإفلاس المتوقعة

اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Average
الاستثمار	1.03	1.01	0.97	0.87	0.97	0.87	0.95
الاقليم التجاري	0.81	0.70	1.20	0.44	0.42	0.86	0.74
الاهلي العراقي	0.81	0.99	0.90	0.96	0.68	0.52	0.81
التنمية الدولي	0.52	0.71	0.71	0.67	0.54	0.36	0.58
الخليج	0.65	0.66	1.14	1.19	1.27	1.51	1.07
الشرق الاوسط	0.71	0.75	0.57	0.50	0.68	0.69	0.65
العتاء	0.81	0.76	0.90	0.82	0.76	0.78	0.80
المتحد	1.24	1.57	1.34	1.43	1.01	0.77	1.23
المنصور	0.37	0.35	0.28	0.23	0.24	0.29	0.29
بغداد	0.22	0.31	0.34	0.32	0.32	0.24	0.29
كوردستان	1.04	1.37	1.28	0.95	0.97	0.78	1.07
Average	0.75	0.83	0.87	0.76	0.71	0.70	0.77

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (5) مؤشر الصحة المالية لقيمة الإفلاس المتوقعة

المصدر: اعداد الباحثان.

تعمل على تحسين اداؤها، ويمكن ملاحظة حالة الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة بالاعتماد على معادلة خط الاتجاه العام الظاهرة في الشكل (7) والتي تساوي الآتي:

$$y = 0.0166 + 2.8176 X$$

وعلى أساس ما تقدم فانه يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على تتمتع المصارف عينة الدراسة بأنظمة صحة مالية تجنبها المشاكل المالية المختلفة مُستقبلاً، وذلك لان أكثر من نصف العينة لا تتمتع بصحة مالية حسب نموذج الدراسة وهي كل من: مصرف الشرق الأوسط، التنمية الدولي، المنصور، بغداد، العطاء، واخيراً مصرف الخليج.

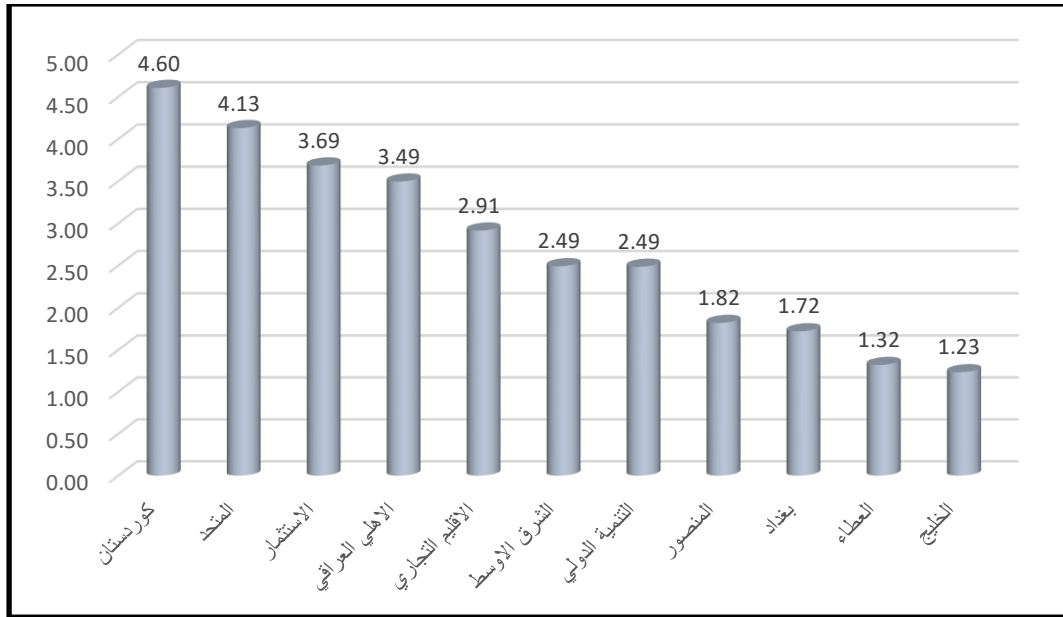
بعد استكمال عرض مؤشرات معادلة الصحة المالية لمؤشراتها الأربعة (A,B,C,& D) لم يتبقى سواء الحساب العام لحالة الصحة المالية للمصارف عينة الدراسة، ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (7) والشكل (6) يتضح لنا ان المصارف التي تتمتع بصحة مالية ضمن الدراسة الحالية كانت خمسة مصارف فقط هي (كوردستان، المتحد، الاستثمار، الأهلي العراقي، والاقليم التجاري)، وفي المقابل لا تتمتع المصارف المتبقية ضمن عينة الدراسة بصحة مالية وهي كل من (الشرق الأوسط، التنمية الدولي، المنصور، بغداد، العطاء، والخليج)، وبالتالي فهي معرضة للالتزامات المالية والفشل وحتى من المتوقع التعرض للإفلاس خلال السنتين القادمتين ان لم

جدول (7)

الصحة المالية للمصارف عينة الدراسة

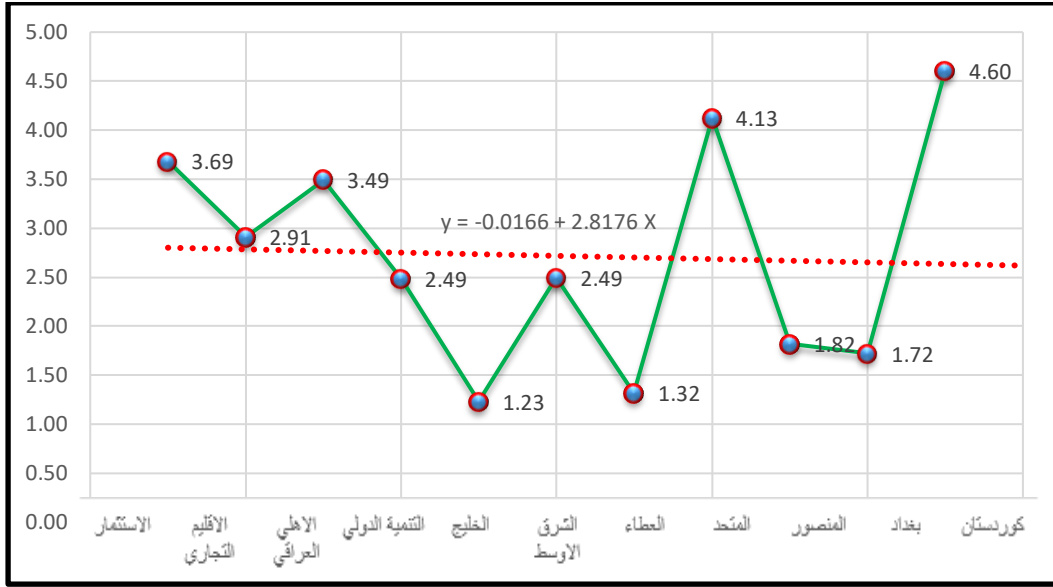
اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Average
الاستثمار	4.52	4.45	4.18	1.10	4.02	3.84	3.69
الاقليم التجاري	6.63	6.73	1.57	0.63	0.68	1.23	2.91
الاهلي العراقي	3.41	3.81	3.63	4.00	3.19	2.92	3.49
التنمية الدولي	2.66	3.17	2.82	2.54	2.09	1.65	2.49
الخليج	0.86	0.83	1.35	1.32	1.39	1.65	1.23
الشرق الاوسط	2.67	2.65	2.61	1.88	2.45	2.69	2.49
العطاء	0.94	0.84	0.98	2.48	1.29	1.38	1.32
المتحد	4.56	4.99	4.47	4.69	3.78	2.28	4.13
المنصور	2.39	2.10	1.77	1.50	1.42	1.74	1.82
بغداد	2.28	1.71	1.81	1.82	1.13	1.56	1.72
كوردستان	4.51	5.50	5.35	4.22	4.26	3.79	4.60
Average	3.22	3.34	2.78	2.38	2.34	2.25	2.72

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (6) مؤشر الصحة المالية للمصارف عينة الدراسة

المصدر: اعداد الباحثان.



شكل (7) الاتجاه العام لمؤشر الصحة المالية للمصارف لعينة الدراسة

المصدر: اعداد الباحثان.

للعينة المبحوثة بلغ (1.28%) وعند مقارنته مع ما تحقق من نتائج للمصارف عينة الدراسة يتبين لنا ان مصرف كوردستان هو المصرف الأكثر تحقيقاً لمعدل عائد على موجوداته وبمعدل بلغ (2.86%)، يليه بعد ذلك مصرف التنمية الدولي بمعدل بلغ (1.91%)، ومن ثم مصرفي الاقليم التجاري و الاهلي العراقي بمعدل عائد على الموجودات بلغ (1.86%) و (1.84%)، وآخر من حقق معدل عائد اكبر او مساوي لمعيار العائد المحسوب هما مصرفي المنصور والاستثمار اللذان حققا معدل عائد بلغ (1.33%) و (1.29%) على التوالي، ويمكن توضيح التدرج في تحقيق معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة كما في الشكل (8).

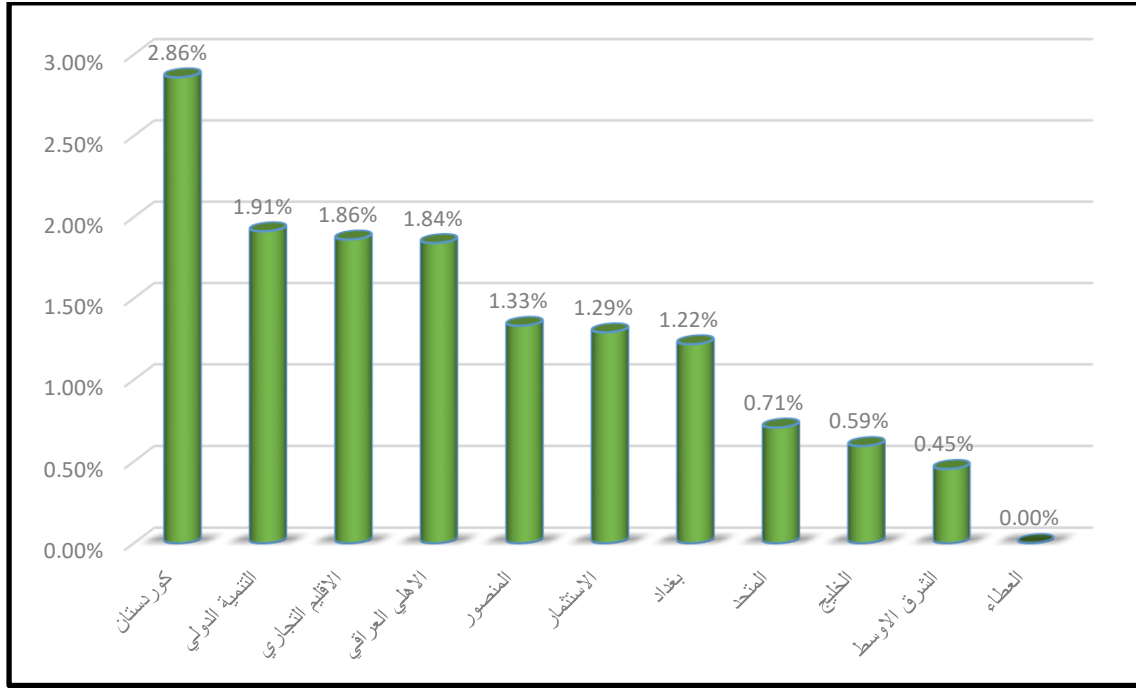
ثانياً: التحليل المالي لتحسين الواقع المصرفي
ان تحسين الواقع المصرفي يمثل الشغل الشاغل لجميع المؤسسات المالية كونه المؤشر الأساسي لنجاحها، وقد تم تحديد عدداً من المؤشرات المالية التي تقيس الأداء ولعل من أهمها معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على راس المال المستثمر وغيرها من المؤشرات، وفي دراستنا الحالية تم الاعتماد على ROA & ROE كونهما المؤشرات المالية الأكثر استخداماً وكفاءةً في قياس الأداء للمؤسسات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (8) نلاحظ ان معيار العائد على الموجودات

جدول (8)

معدل العائد على الموجودات للمصارف لعينة الدراسة

اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Average
الاستثمار	3.79%	2.09%	0.83%	0.06%	0.00%	0.97%	1.29%
الاقليم التجاري	2.20%	2.24%	2.40%	1.10%	1.73%	1.49%	1.86%
الاهلي العراقي	0.69%	4.79%	0.97%	0.00%	1.81%	2.77%	1.84%
التنمية الدولي	2.55%	2.97%	2.30%	1.36%	0.79%	1.50%	1.91%
الخليج	1.68%	0.87%	0.84%	0.16%	0.00%	0.02%	0.59%
الشرق الاوسط	0.39%	2.23%	0.08%	0.00%	0.03%	0.00%	0.45%
العطاء	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
المتحد	3.93%	0.24%	0.00%	0.00%	0.00%	0.08%	0.71%
المنصور	2.27%	1.54%	1.33%	1.55%	0.67%	0.63%	1.33%
بغداد	0.95%	2.23%	0.87%	0.49%	0.96%	1.82%	1.22%
كوردستان	5.02%	5.78%	4.60%	0.66%	0.18%	0.92%	2.86%
Average	2.13%	2.27%	1.29%	0.49%	0.56%	0.93%	1.28%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (8) معدل العائد على الموجودات للمصارف لعينة الدراسة

المصدر: اعداد الباحثان.

هي: المنصور، بغداد، كردستان، التنمية الدولي، الاقليم التجاري، والاهلي العراقي، اما مصرف العطاء فحافظ على المركز الأخير بين بقية المصارف المبحوثة اذ لم يحقق معدل عائد على حق الملكية وهو ما يندر بالخطر المستقبلي الذي يحيط بأعمال هذا المصرف، ويمكن توضيح خلاصة ما تحقق لهذه المصارف من خلال الشكل (9).

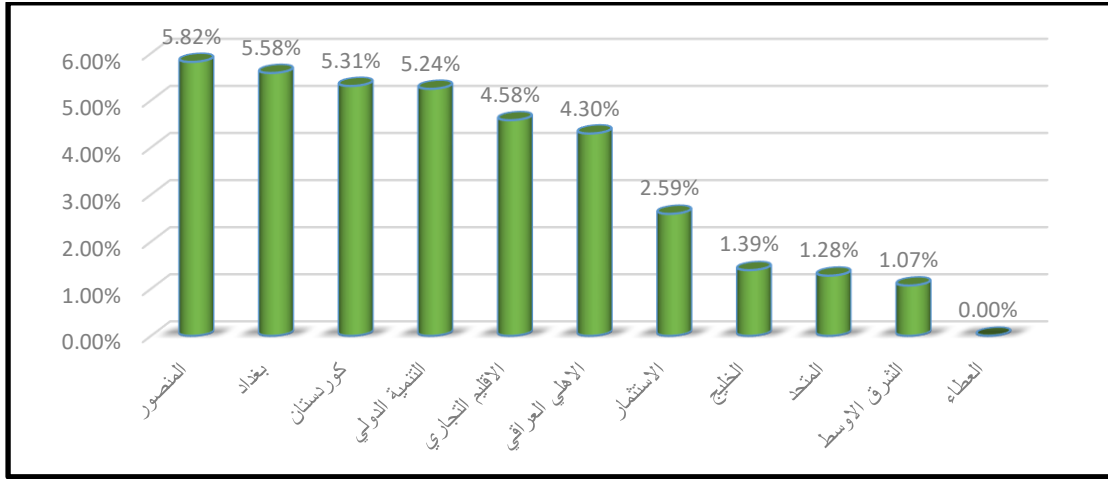
اما بالنسبة لتحليل البيانات الخاصة بحساب معدل العائد على حق الملكية فالنتائج المتحققة لا تختلف كثيراً عما تم ايجاده في معدل العائد على الموجودات، فمن خلال الجدول (9) نلاحظ ان هناك ستة مصارف حققت معدل عائد على حق الملكية اعلى من المعيار المحسوب لعينة الدراسة والبالغ (3.38%) وهذه المصارف

جدول (9)

معدل العائد على حق الملكية للمصارف لعينة الدراسة

اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Average
الاستثمار	7.46%	4.16%	1.69%	0.14%	0.01%	2.08%	2.59%
الاقليم التجاري	4.92%	5.46%	4.41%	3.62%	5.82%	3.23%	4.58%
الاهلي العراقي	1.55%	9.64%	2.06%	0.00%	4.47%	8.06%	4.30%
التنمية الدولي	7.42%	7.13%	5.56%	3.41%	2.26%	5.68%	5.24%
الخليج	4.28%	2.19%	1.57%	0.29%	0.00%	0.03%	1.39%
الشرق الاوسط	0.93%	5.19%	0.21%	0.00%	0.07%	0.00%	1.07%
العطاء	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
المتحد	7.10%	0.39%	0.00%	0.00%	0.00%	0.18%	1.28%
المنصور	8.48%	5.90%	6.04%	8.16%	3.48%	2.84%	5.82%
بغداد	5.34%	9.48%	3.41%	2.03%	3.96%	9.26%	5.58%
كوردستان	9.84%	9.99%	8.18%	1.36%	0.37%	2.10%	5.31%
Average	5.21%	5.41%	3.01%	1.73%	1.86%	3.04%	3.38%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.



شكل (9) معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة

المصدر: اعداد الباحثان.

ومن اجل التعرف على مقدار التأثير لكل بُعد من أبعاد الصحة المالية والقرار المتخذ بشأن الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية تم اعتماد تحليل المعاملات الظاهر في الجدول (11) والذي يُبين قبول جميع الفرضيات الفرعية إذ يتضح تأثيرها الواضح في تحسين الواقع المصرفي بأبعاده كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية.

ومن خلال الجدول (12) نلاحظ ان مقدار ما فسره نموذج الدراسة (96%) أي ان ابعاد الدراسة للمتغير المستقل قد أحاطت بشكل كبير جداً بالمتغير التابع، بينما (4%) تعزى الى متغيرات فرعية أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

ثالثاً: التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة

تتناول الفقرة الثالثة من فقرات الجانب العملي للدراسة القيام بالاختبارات الإحصائية لبيانات الدراسة وذلك من أجل اثبات او نفي الفرضية الرئيسية الثانية وما يرتبط بها من فرضيات فرعية، وعلى أساس ذلك جرى معالجة البيانات احصائياً واختبارها عبر برنامج (SPSS) وتحديداً بأداة تحليل التباين، وفي ضوء النتائج الظاهرة في الجدول (10) فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين نموذج الصحة المالية وتحسين الواقع المصرفي.

جدول (10)
نتائج تحليل التباين

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.032	5	.006	295.807	.000 ^b
	Residual	.001	60	.000		
	Total	.033	65			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), financial health, A, B, C, D.

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

جدول (11)
نتائج تحليل المعاملات

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.017	.002		10.395	.000
	A	-.412-	.134	-.3658-	-3.086-	.003

	B	-0.247-	.073	-0.241-	-3.377-	.001
	C	1.089	.147	.696	7.392	.000
	D	-0.081-	.022	-1.233-	-3.724-	.000
a. Dependent Variable: Y						

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

جدول (12)

نتائج ملخص الدراسة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.980 ^a	.961	.958	.00465
b. Predictors: (Constant), financial health, A, B, C, D.				

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

لديها بالشكل الصحيح كلما أدى ذلك الى زيادة المخاطر المالية ومنها مخاطر الإفلاس وعندها يتأثر الأداء العام وبالتالي تراجع الواقع المصرفي.

6. اثبتت الدراسة ان لاهتمام إدارات المصارف بخلق القيمة الإنتاجية الحقيقية لأعمالهم كافة دور كبير في رفع القدرة التشغيلية للمصرف وبالتالي تحسين أدائه.

1. ان لنموذج الدراسة الخاص بحاسب الصحة المالية دور كبير واساسي في تحديد مواطن الضعف وأسباب الاخفاقات للمؤسسات المصرفية، وبالتالي إمكانية استخدامه لتحسين الواقع المصرفي من خلال قدرته على تحديد المخاطر المالية بدقة.
2. عدم تمتع اغلب المصارف العراقية ضمن عينة الدراسة الحالية بواقع مالي صحي وسليم وذلك لوجود ستة مصارف تعاني من مشاكل مالية حالت دون تحقيقها لواقع مصرفي جيد ومقبول على المستوى العام.
3. وجود بعض المصارف ضمن عينة الدراسة الحالية تعتمد المراجعة الدورية لأنشطتها المختلفة وعملياتها المصرفية، بالإضافة الى تحليل وتقويم البيانات المالية والتي تمخض عنها تمتعها بصحة مالية عالية وأداء جيد كما في مصرف كوردستان، المتحد، الاستثمار، الأهلي العراقي، والإقليم التجاري.
4. من خلال ما اظهرته نتائج التحليل الاحصائي وما تمخض عنها من قرار يتعلق بقبول فرضية الدراسة الثانية، نستنتج ان للصحة المالية تأثير واضح ومباشر في تحسين الواقع المصرفي، وهذا التأثير ناتج عن الابعاد الفرعية لمتغير الصحة المالية التي لا بد من الاهتمام بها بشكل كبير.
5. وجود تأثير عكسي لبعض مؤشرات الصحة المالية على تحسين الواقع المصرفي اذ كلما اسرفت المصارف في موجوداتها المتداولة او لم تستثمرها بالشكل الأمثل كلما انعكس على المخاطر التشغيلية لتلك المصارف وبالتالي التأثير على الصحة المالية لها، ومتى ما عملت على عدم توظيف الأرباح المتراكمة

ثانياً: التوصيات

1. التأكيد على إدارات المصارف المهتدة بالإفلاس وهي كل من مصرف الخليج، العطاء، بغداد، المنصور، التنمية الدولي، والشرق الأوسط، بإعادة النظر بالمخاطر المالية الناتجة عن قراراتهم الاستثمارية التي تحيط بأعمالهم التشغيلية وبحسب ما بينه نموذج الدراسة كونهم يعانون من ضعف الصحة المالية مما انعكس على الأداء العام لهم.
2. ضرورة اهتمام كل من مصرف الخليج، العطاء، والشرق الأوسط بموجوداتهم المتداولة والمحافظة على نسبة مقبولة من تلك الموجودات لمقابلة العمليات التشغيلية، والسحوبات المفاجئة.
3. حث المصارف عموماً على توظيف ارباحهم المتراكمة في مشاريع استثمارية تعود بالفائدة والنفع لكل من إدارة تلك المصارف والمساهمين، وعلى كل من مصرف الخليج، والعطاء، العمل على توجيه الاهتمام لمورد التمويل هذا.
4. السعي الجاد من قبل مصرف الخليج، العطاء، والشرق الأوسط، لتحسين العمليات المصرفية التي يزاولونها وذلك من

دور في تعزيز مؤشرات الربحية كمعدل العائد على الموجودات او معدل العائد على حق الملكية، واللذان يعتبران من المؤشرات المهمة للمؤسسة المصرفية او أي مؤسسة مالية أخرى، وبالتالي فان تحققهما ينعكس بشكل واضح على تحسين الواقع المصرفي.

اجل رفع القدرة الإنتاجية الحقيقية لهم والتي ستعكس على تحسين الواقع المصرفي.
5. إلزام المصارف العراقية عموماً، والمصارف (عينة الدراسة) خصوصاً باعتماد نموذج الصحة المالية المقترح في الدراسة الحالية ليكون بمثابة جرس إنذار مُبكر حول المخاطر المالية المستقبلية التي قد تواجههم.
6. التأكيد على المصارف المُتلكثة ضمن عينة الدراسة على ضرورة إدارة واستثمار موجوداتها بشكل أمثل لما لذلك من

المصادر

Fachrudin, Khaira Amalia, 2021 "Insolvency And Financial Health Prediction Model For The Listed Companies On The Indonesia Stock Exchange" Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia, Vol 25, No 1. <https://doi.org/10.20885/jaai.vol25.iss1.art3>

Görg, H., & Spaliara, M.-E., 2014 "Financial Health, Exports and Firm Survival" Evidence from UK and French Firms. *Economica*, 81(323), 419–444. <http://www.jstor.org/stable/26746636>

Hughes, Richard, 2020 "Safeguarding governments financial health during coronavirus" Learning from past viral outbreaks" <https://voxeu.org/article/safeguarding-governments-financial-health-during-coronavirus>

Karim, M.R., Shetu, S.A. and Razia, S. 2021, "COVID-19, liquidity and financial health" empirical evidence from South Asian economy, *Asian Journal of Economics and Banking*, Vol. 5 No. 3, pp. 307-323. <https://doi.org/10.1108/AJEB-03-2021-0033>

Karpac, Dusan & Bartosova, Viera, 2019 "The verification of prediction and classification ability of selected Slovak prediction models and their emplacement in forecasts of financial health of a company in aspect of globalization" The 19th International Scientific Conference Globalization and its Socio-Economic Consequences 2019 – Sustainability in the Global-Knowledge Economy. <https://doi.org/10.1051/shsconf/20207406010>

Kliestik, T., Valaskova, K., Lazaroiu, G., Kovacova, M., & Vrbka, J., 2020 "Remaining Financially

أولاً: المصادر العربية

1. باغة، محمد احمد، ٢٠٢١ "دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية" *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.

2. الدعوي، عباس كاظم، والحسيني، هاشم جبار، وحبي، ميساء سعد جواد، ٢٠٢١ "أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف" دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan و Citigroup للمدة من 2005-2019، مجلة وارث العلمية، المجلد: 3، العدد: 7.

3. رشوان، عبد الرحمن محمد، وابو ناصر حسن عاطف، ٢٠٢١ "قياس وتحليل أثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على القيمة السوقية" دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد: 9، العدد: 2.

4. عبده، ايمان محمد السعيد سلامه، ٢٠٢١ "أثر تتبع المحللين الماليين والمكافئات الادارية والصحة المالية للشركة على ادارة الازياع بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين" دراسة تطبيقية، المجلد: 25، العدد: 1.

5. يوسف، رواء احمد، ٢٠١٩ "علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف" دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من 2010-2016، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد: 15، العدد: 45.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Bezhanishvili, Tamar & Henderson, Sara, 2009 "Firm's Financial Health and its Impact on SEO Announcement Effects" by Lund University Publications. <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.999.8786&rep=rep1&type=pdf>

2. Brigham, Eugene F., & Houston, Joel F., 2020 "Fundamentals of Financial Management: Concise" 10th Edition, by Cengage Learning, Inc.

Education Funding Council for England.

<https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED561875.pdf>

Stefko, R., Jencova, S., Vsanicova, P., & Litavcova, .12

E., 2019 ***"An Evaluation of Financial Health in the***

Electrical Engineering Industry" Journal of

Competitiveness, 11(4), 144–160.

<https://doi.org/10.7441/joc.2019.04.10>

Tripathy, Niranjana, Wu, Da, & Zheng, Yi, 2021 .13

"Dividends and financial health" Evidence from

U.S. bank holding companies, Journal of

Corporate Finance, Volume 66.

<https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2020.101808>

Weida, Emily Brown, Phojanakong, Pam, Pat, Falguni,

& Chilton, Mariana, 2020 ***"Financial Health As A***

Measurable Social Determinant Of Health" by PLoS

ONE 15(5): e0233359.

<https://doi.org/10.1371/journal.pone.0233359>

Healthy and Competitive" The Role of Financial

Predictors. Journal of Competitiveness, 12(1), 74

92. <https://doi.org/10.7441/joc.2020.01.05>

Schich, Sebastian, 2008 ***"Financial Crisis: Deposit*** .9

Insurance and Related Financial Safety Net

Aspects" Financial Market Trends.

[https://www.oecd.org/finance/financial-](https://www.oecd.org/finance/financial-markets/41894959.pdf)

[markets/41894959.pdf](https://www.oecd.org/finance/financial-markets/41894959.pdf)

Sinku, Sumita & Kumar, Prashant, 2014 ***"Analysis*** .10

of Financial Health of Steel Authority of India

Limited" Industrial Engineering Letters, Vol.4,

No.12.

[https://iiste.org/Journals/index.php/IEL/article/v](https://iiste.org/Journals/index.php/IEL/article/view/18226/18600)

[iew/18226/18600](https://iiste.org/Journals/index.php/IEL/article/view/18226/18600)

Smith, Nolan & Wynne, Annette, 2015 ***"Financial*** .11

health of the higher education sector" Financial

results and TRAC outcomes 2013-14, Higher